انعكاسات الاستحداث العشوائي لمؤسسات التعليم الجامعي في الكساد التضخمي

أ.م.د. خليل إسماعيل إبراهيم/ مركز بحوث السوق وحماية المستهلك/ جامعة بغداد

المستخلص:

منذ مدة والاقتصاديات النامية ومنها الاقتصاد العراقي تواجه ثنائية اقتصادية غير مرغوبة وهي شيوع البطالة الى جانب ارتفاع مستمر في مستويات الاسعار وهي الظاهرة التي سميت بالكساد التضخمي (stagflation) وهناك من الابحاث ما قد تناول بالتحليل هذه الظاهرة والعناصر التي تسهم فيها، الا انه يبدو للبحث ان ثمة عامل مهم من هذه العوامل لم يعط الاهتمام الكافي مما ولد وضعاً غير صحياً والذي يمكن وصفه بالتهافت على انشاء مؤسسات للتعليم الجامعي في العراق خلال المدة 2004- 2014 بما يفوق الحاجة الحقيقية للمخرجات التي يحتاجها السوق العراقي وما يتمخض عنه من تزايد في اعداد العاطلين من ناحية وتزايد النفقات لأجل امكانية توفير المقاعد الدراسية للكليات الاهلية بصورة خاصة من ناحية أخرى ، وتوصل البحث الى عدد من النتائج كان من أهمها :

- ان مجال التعليم اصبح هدفاً مادياً اكثر من أن يكون علمياً.
- ان الكم الهائل من الجامعات والكليات يعد عاملاً مهماً في تعميق ظاهرة الكساد التضخمي .

المصطلحات الرئيسية للبحث / التعليم الجامعي، الكساد التضخمي .

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
العدد 92 المجلد 22
الصفحات 385- 399

المقدمة

ربما لا تتضح بعض الظواهر من اثار او تأثيرات بارزة وانما قد تسهم فيها عوامل غير منظورة وربما لا تلفت الانظار اليها ومن هذه الظواهر ما ندعوه بالكساد التضخمي وهي ظاهرة شيوع حالة من الكساد الاقتصادي الى جانب ارتفاع في المستوى العام للاسعار والتي هي من الظواهر الجديدة التي باتت تألفها الكثير من الاقتصادات ومنها الاقتصاد العراقي.

ومما لاشك فيه أن مفهوم الكساد التضخمي مفهوماً معقداً وشائك تسهم فيه العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ويبدو للباحث أن ثمت متغير اجتماعي له تأثير في ظاهرة الكساد التضخمي، وهذا المتغير يتمثل بالتزايد الواضح في استحداث مؤسسات للتعليم الجامعي في العراق خلال المدة (2004 - 2014) وما تمخض عنه من تزايد في اعداد الخريجين العاطلين عن العمل من ناحية وتزايد النفقات لأجل امكانية توفير المقاعد الدراسية في الكليات الاهلية بصورة خاصة من ناحية اخرى. وتمت معالجة البحث كما يأتي :

الدراسات السابقة

المحور الاول: نشوء وتطور المؤسسات التعليمية في الماضي والحاضر

المحور الثاني: تطورات التعليم الجامعي ومستويات الاسعار والبطالة بعد عام 2003.

الاستنتاجات والتوصيات

1. مشكلة البحث

يمكن بيان مشكلة البحث بالسؤالين الآتيين :

أ. هل يعد التزايد المضطرد في الاستحداث العشوائي للكليات والمعاهد سبباً مهماً في اتساع ظاهرة الكساد التضخمي .

ب. هل يعد التزايد في أعداد المخرجات التعليمية للكليات والمعاهد دون التنسيق مع حاجة القطاعين العام والخاص لتلك المخرجات سبباً مهماً في ظاهرة الكساد التضخمي .

2. اهمية البحث

للبحث اهمية تتجلى في تسليط الضوء على متغير يسهم في تعميق ظاهرة الكساد التضخمي وهذا المتغير يتمثل في تزايد اعداد الجامعات والكليات والاقسام وما ينتجُ عنه تزايد اعداد الايدي العاطلة عن العمل من جانب وتزايد الانفاق على هذه الجامعات والكليات والاقسام ومايمثله ذلك من مساهمه في تصاعد المستوى العام للاسعار من جانب اخر.

3. اهداف البحث

للبحث اهداف تتمثل في :

- تتبع التوسع في انشاء مؤسسات التعليم خلال المدة (2004 – 2014).
- تتبع التزايد في اعداد خريجي مؤسسات التعليم خلال المدة المذكورة انفا.
- مقارنة اعداد الخريجين مع اعداد الايدي العاملة التي جرى توظيفها في المؤسسات المختلفة العامة والخاصة.
- مقارنة التزايد في اعداد الكليات التي جرى تأسيسها مع التزايد في مستوى العام للاسعار.
- مقارنة التزايد في اعداد الخريجين مع التزايد في المستوى العام للاسعار.

4. فرضيات البحث

إعتمد البحث عددا من الفرضيات التي رسمت سياقه وهي:

أ- ان كثرة نشوء الجامعات والكليات والاقسام في العراق بعد عام 2003، لا يعد دليلا على تقدم المجتمع العراقي اقتصاديا أو حضاريا بقدر ما يكون انعكاساً لتوافر الموارد المالية.

ب- هناك تزايد في اعداد الطلبة المقبولين في العديد من الكليات يزيد عن حاجة السوق لغالبية الاختصاصات.

ج- هناك تزايد في الاجور الدراسية التي يتعين على طلبة الكليات الاهلية دفعها لاجل قبولهم في تلك الكليات.

5. منهجية البحث

اعتمد البحث منهجاً استدلالياً إذ بدأ من قضايا مسلم بها وهي زيادة قبول الطلبة بشكل عشوائي في الجامعات والمعاهد ومن ثم زيادة مخرجات التعليم الى قضايا تنتج عنها بالضرورة ومنها زيادة معدلات البطالة في البلاد وكذلك وجود ضغوط تضخميه لأن هذه الأعداد الكثير من الطلبة بحاجه الى المزيد من الإنفاق في حين أن واقع إنتاج السلع والخدمات في تراجع كبير .

6. حدود البحث

- الحدود الزمانية خلال المدة (1988- 2014) وذلك لان عام 1988 كان شهد تحولا نوعيا مهما في طبيعة التعليم العالي بتأسيس عددٍ من الكليات الأهلية .
- وأما الحدود الجغرافية فكان التعليم العالي على مستوى البلاد وذلك في محاوله لأجل التعرف على إنعكاسات تطورات التعليم العالي على مستويات الأسعار والبطالة .

جدول (1) الدراسات السابقة

ت	الباحث	عنوان البحث	السنة	نوعه	اهداف البحث	الأداة المستخدمة	اهم النتائج
1	د. ابراهيم خليل العلاف	دراسة لوضع التعليم الجامعي الاهلي في العراق حتى عام 2000	2005	دراسة	تشخيص المعوقات التي تواجه تطور التعليم الجامعي الاهلي في العراق	استنتاج	1. هناك صعوبات مادية تواجه تطور التعليم الجامعي الأهلي . 2. كما ان هناك نقص في الملاك التدريسي لاسيما من حملة المراتب العلمية (أستاذ مساعد، وأستاذ) 3. تدني المستوى العلمي لمخرجات هذا النوع من التعليم مما يقتضي إتخاذ الإجراءآت المناسبة لرفع المستوى العلمي .
2	احمد إبراهيم عصر	إنفصال مخرجات العملية التعليمية عن سوق العمل أمر خطير ويزيد من نسب البطاله .	2014	مقالة	بيان آثار أنماط التعليم على سوق العمل .	الاستنتاج	1 . أن إستراتيجيات وسياسات التعليم إذا ما تم ربطها بشكل أو آخر بما يتطلبه سوق العمل فسوف تعمل على تقريب الفجوة بين ما يتطلبه سوق العمل وبين مخرجات التعليم. 2. الاعتراف بمدى تأثير مستوى التعليم على الإنتاجيه وسوق العمل . 3. ان الدراسات التي اجريت في هذا المجال تبين ان هناك فجوة كبيرة بين المحتوى التعليمي وبين متطلبات سوق العمل في الوقت الحالي.
3	د. سهام كامل محمد	بحث	2012	تطبيقي	• بيان مدى تاثير مخرجات الاستثمار في التعليم العالي الخاص على زيادة معدلات البطالة في العراق • تحديد اسباب غياب استثمار رؤوس الاموال في الاختصاصات التقنية	التحليل الاحصائي باستخدام بعض النماذج الرياضية منها تحليل الانحدار البسيط ومعامل الارتباط بين عدد الخريجين ومعدل البطالة	ان هناك علاقة ارتباط بين عدد الخريجين ومعدل البطالة اذ بلغ معامل الارتباط (0.21)

المحور الأول/ نشوء المؤسسات التعليمية في الماضي والحاضر وتطورها

أ- نشوء المؤسسات التعليمية في الماضي وتطورها

يمكن القول ان نشوء الجامعات في العراق لم يكن امرا غريبا ولا جديداً فلقد سبق للعراق أن شهد نشوء الجامعات منذ القدم وذلك بفعل عملية التحضر التي شهدها العراق منذ نشوء بغداد سنة (145 ه - 763 م) على يد الخليفه العباسي ابو جعفر المنصور إذ ان نشوء بغداد وتوسعها وزيادة اتصالاتها مع الحضارات المجاورة كان من شأنه قيام حاجة ماسة الى تعلم علوم ومعارف الامم المجاورة، لاسيما الحضارة الرومانية والفارسية والهندية وذلك بفعل قرب مراكز هذه الحضارات من الدولة العربية الاسلامية ومقر الخلافة فيها الشام ومن بعدها بغداد التي شهدت تطورا حضاريا واضحا نتيجة عمليات الترجمة لعلوم هذه الامم الى اللغة العربية التي ازدهرت في عهد الخليفه العباسي المأمون لذا أنشأ بيت الحكمة الذي يعد (أول جامعة في التاريخ) سنة 840 م واصبحت بغداد قبلة العالم الاسلامي ومحط انظار السياسيين والعلماء والفقهاء ، فقد انشئت (دار العلم) التي بناها ابو نصير ابن اردشير وزير السلطان بهاء الدولة سنة 381هـ/991م (أمين ، 2006: 16)

وبعد توسع الحركة العلمية ونشوء حاجه لمؤسسة جامعة فقد اسست المدرسة المستنصرية في بغداد عام 1233 على يد الخليفة المستنصر بالله وكانت مركزا علميا وثقافياً مهماً، ومما ساعد على نشوء وتطور المدارس والجامعات في العراق في أيام الخلافة العباسية هو توفر الموارد المالية التي ما كان لها ان تتزايد لولا توسع رقة الحكم لذا فقد كان بمقدور الدولة الاسلامية الانفاق على انشاء وتطوير المؤسسات التعليمية، لذا فقد تم انشاء دار الحكمة والمدرسة المستنصرية وغيرها من المؤسسات التي تولت رعاية العلم والعلماء بفضل توافر الموارد المالية و وجود رغبه في رعاية العلم والعلماء .

ب- نشوء وتطور المؤسسات التعليمية خلال المدة التي سبقت عام 2003

في مجال التعليم وتخطيط وتوجيه وتنمية الموارد البشرية هناك تباين في الفلسفة المعتمدة في هذا المجال، ففي النظام الرأسمالي دعا بعض الاقتصاديين ومنهم (فريدمان) الى عدم تدخل الدولة في تمويل وتوجيه المؤسسات التعليمية وتغطية كلفها عن طريق فرض الإجور المناسبة كما دعا الى تغطية كلفة التعليم المهني من قبل المستفيدين منه على اساس أن العائد من الاستثمار البشري يعد مرتفعا نسبيا، لذلك فإن تمويل التعليم يجب ان يكون عن طريق منح القروض التي يعاد تسديدها للجهة الدائنة وذلك باستقطاع نسبه محددة من دخل الفرد المقترض المتوقع في المستقبل، وهذه النظرة الفلسفية للتعليم لم تلقَ القبول الواسع بين الاقتصاديين في البلدان النامية، لذا فان التعليم يوفر في اغلب هذه البلدان مجانا من قبل الدولة لا بسبب كونه ضروريا او حقا انسانيا فحسب، ولكن لأسباب عديدة اخرى تختلف من مجتمع الى اخر (طاقة وعجلان، 2005: 175) ولم يكن التوسع في التعليم العالي بعد عام 2003 هو البداية وانما تعود البداية الى فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي إذ خطى العراق خطوات كبيرة ومهمة في مجال الاستثمار في التعليم وحقق قفزات نوعية كبيرة في هذا المضمار مما أفضى الى زيادة عدد الجامعات والمؤسسات التعليمية، ولكن ظروف الحصار الاقتصادي خلال فترة التسعينيات وانعكاساتها السلبية افضت الى ضرورة اعتماد استراتيجية جديدة ملائمة لطبيعة المرحلة تسهم في الحد من اثار الحصار على تنمية الموارد البشرية لا سيما في قطاع التعليم، فجاء اعتماد ستراتيجية تقضي بفسح المجال امام القطاع الخاص لكي يمارس دوره.

تعود جذور التعليم العالي الاهلي في العراق الى سنة 1963 حين تأسست (الكلية الجامعة) بمبادرة من نقابة المعلمين وفي سنة 1968 الغي اسم الكلية الجامعة ليحل محله اسم (الجامعة المستنصرية) وفي سنة 1974 صدر القرار المرقم (102) الخاص باعادة تنظيم الجامعات في العراق لتصبح الجامعة المستنصرية مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي الرسمي (العلاف ، 2005: 185).

ولم يشهد التعليم العالي الاهلي في العراق تغيراً كبيراً منذ ذلك التاريخ لغاية عام 1988 إذ تم تأسيس عدد من الكليات الاهلية، وفي 1996/8/21 صدر قانون الجامعات والكليات الاهلية المرقم (13) وكان عدد الكليات الاهلية انذاك 9 وهي: (العلاف، 2005: 185)

1. كلية المنصور الجامعة - بغداد
2. كلية التراث الجامعة – بغداد
3. كلية الرافدين الجامعة – بغداد

4. كلية المأمون الجامعة – بغداد
5. كلية بغداد للعلوم الاقتصادية – بغداد
6. كلية الحدباء الجامعة - الموصل
7. كلية شط العرب الجامعة - البصرة
8. كلية اليرموك الجامعة - ديالى
9. كلية المعارف الجامعة - الانبار

وهكذا بدأت التغيرات في التعليم العالي بفسح المجال امام القطاع الاهلي للاسهام في هذا المجال بعد أن كان التعليم رسميا حصراً.

ج- مستويات الأسعار والبطالة

(اولا) المستوى العام للأسعار :

تتغير الأسعار بين حين وآخر مما يتسبب عنه آثار عديدة وعندما تكون هذه التغيرات كبيره تقوم المنظمات المهنية في الدول الصناعية بالمطالبة باتخاذ الإجراءآت المناسبة لغرض إجراء موازنة بين إجور العاملين وتكاليف المعيشه ، وهناك العديد من المقايس لبيان التغيرات في المستوى العام للأسعار منها : (العلاق ، 2006 : 35)

- المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي .
- الرقم القياسي لأسعار الجمله (او المفرد) .
- الأرقام القياسيه للإستيرادات والصادرات .
- الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، وهو أهم مقياس يعتمد في وصف التضخم

(ثانياً) البطاله :

يعرف العاطل طبقاً لمنظمة العمل الدولية على أنه كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه (Samuelson& Nordhaus, 1985: 209) ومعدل البطالة هو عدد العاطلين الذين يبحثون عن عمل بعمر 15 سنة فأكثر مقسوماً على عدد السكان النشطين اقتصادياً بعمر 15 سنة فأكثر مضروباً، بـ (100) (الجهاز، 2011: 1)، وللبطالة أنواع (المصدر السابق) يمكن بيانها بحسب:

1-نمط العمل:

أ البطالة السافرة open unemployment.
ب البطالة الجزئية أو نقص التشغيل unemployment
ت البطالة المقنعة Disguised unemployment

2-طبيعة النشاط الاقتصادي السائد وهنا تقسم على:

أ البطالة الاحتكاكية (الفنية) Frictional unemployment وهذه تحدث عندما يكون العاملين غير مؤهلين لسد حاجة الطلب على العمل.
ب البطالة الدورية Cyclical unemployment والتي تحدث بسبب الدورات التجارية.
ت البطالة الهيكلية Structural unemployment والتي تحدث بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي.

3-طبيعتها وهنا يمكن أن تقسم على:

أ البطالة الموسمية Seasonal unemployment
ب البطالة الاختيارية Voluntary unemployment
ت البطالة الاجبارية أو القسرية Involuntary unemployment

المحور الثاني/ تطورات التعليم الجامعي و مستويات الأسعار والبطالة بعد عام 2003

أ- تطورات التعليم الجامعي

إنَّ التطورات في التعليم الجامعي أخذت بالتسارع في العراق شأنها في ذلك شأن هذه التطورات في دول عديدة وتقف وراء ذلك العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ب- العوامل الاقتصادية:

خلال الفترة التي أعقبت التغيرات السياسية في العراق والتي بدأت بقيام الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب على العراق وتغيير النظام السياسي بدأت جملة تحولات اقتصادية تحصل في الاقتصاد العراقي إذ تم اتخاذ الإجراءات لرفع جزئي للحظر الاقتصادي الذي فرض على الاقتصاد العراقي بعد حرب الكويت مما مكن الحكومات العراقية المتعاقبه من زيادة صادرات النفط، ومن ثم الحصول على الإيرادات المتزايدة لذا بدأت النفقات العامة هي الأخرى بالتزايد كما اتخذت إجراءات اقتصادية أخرى لغرض زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين ، هذا فضلاً عن ضعف الضوابط الإدارية سواء كانت في مراقبة النفقات أو في مراقبة العاملين في مؤسسات الدولة مما جعل الوظيفة العامة مرغوبة بعد أن كان الكثيرون يهربون منها ومن نافلة القول أن الشهادة كلما كانت أعلى كلما كان المردود المالي منها أكبر، لذا بدأ الاهتمام المتزايد للحصول على الشهادات لاسيما العليا منها لأغراض مالية أكثر منها علمية، ومما ضاعف الاهتمام بالوظيفة العامة هو الركود الاقتصادي والبطالة التي يشهدها الاقتصاد العراقي على الرغم من تزايد مقدار الموازنة العامة للدولة سنة بعد أخرى إذ بلغ معدل البطالة (22.6%) عام 2012 (أرقام ومؤشرات 2014: 26)، ونتج عن زيادة صادرات النفط فئات اجتماعية ذات دخول عالية ولأن مجال التعليم أصبح مجالاً مربحاً فقد اتجهت الكثير من رؤوس الأموال نحو إنشاء جامعات وكليات أهلية بدأت تتزايد بشكل سريع خلال هذه المرحلة وزيادة قدرة الكثير من الطلبة على الأقبال على الكليات الأهلية ودفع الأجور الدراسية اللازمة إذ أرتفع عدد الكليات الأهلية من (9) عام (1989) (العلاف ،2009: 13) إلى (46) كلية عام 2014 (وزارة التعليم العالي، 2014، الكتاب رقم 4981).

وعند التمعن في مواقع الكليات الاهلية يتضح انها تتشكل وفق الخريطة الاتية:

جدول (2) مواقع الكليات الاهلية حسب المحافظات العراقية*

المحافظة	عدد الكليات الاهلية	النسبة المئوية %
بغداد	21	45.7
النجف	5	10.9
كربلاء	5	10.9
البصرة	3	6.5
نينوى	2	4.3
ديالى	2	4.3
كركوك	2	4.3
بابل	2	4.3
الانبار	1	2.2
صلاح الدين	1	2.2
واسط	1	2.2
ذي قار	1	2.2
المجموع	46	100

المصدر: وزارة التعليم العالي – قسم التعليم الاهلي – هيكل الجامعات والكليات الاهلية 2014 – 2015

ملاحظة: الهيكل لم يتضمن بيانات عن الكليات الاهلية في اقليم كردستان .

* النسب المئوية من عمل الباحث

ومن الجدول (2) يمكن ملاحظة أن المحافظات (بغداد والنجف وكربلاء والبصرة) قد حصلت على النسب الاعلى من عدد الكليات الاهلية ويمكن القول أن ذلك انما يعود الى أن القوة الاقتصادية تتركز في هذه المحافظات وذلك:

- بسبب كون بغداد هي العاصمة وتتركز فيها الكثير من الاعمال التجارية فضلاً عن كونها الاكثر في نسبة توزيع السكان بحسب المحافظات.
- وأن البصرة هي العاصمة الاقتصادية وفيها ارث حضاري يظل يرنو الى المزيد من التواصل العلمي عن طريق التعليم العالي.
- اما النجف وكربلاء ففضلا عن كونهما حاضرتان علميتان بسبب كثرة المدارس الدينية فان المدينتين تتمتعان بقوة اقتصادية لانهما مركزان مهمان في السياحة الدينية لوجود العتبات المقدسة فيهما لذا يترشح عن ذلك اعداد من السكان تطمح الى اكمال تعليمها العلمي العالي.

ثم تاتي المحافظات الاخرى بنسب اقل كما يظهر من الجدول، بيد انه من الجدير بالاشارة اليه إن المحافظات (القادسية و ميسان و المثنى) لم تشهد قيام كليات اهلية وربما يعود السبب الى ارتفاع مستوى الفقر في هذه المحافظات موازنة بالمحافظات الاخرى.

- العوامل السياسية:

بدأ تأثير العوامل السياسية يترك بصماته على واقع التعليم الجامعي قبل عام 2003 إذ كانت هناك قرارات سياسية تتخذ لأجل إتاحة الفرصة لفئات متعددة ولأهداف مختلفة للحصول على مقعد دراسي حتى وإن كانت معدلاتهم الدراسية لا تؤهلهم لذلك، وظهر تأثير العوامل السياسية على واقع التعليم العالي بعد عام 2003 بشكل آخر وهو أن الشهادات العليا لاسيما الدكتوراه أصبحت عناوين مطلوبة لأغراض الترشيح للمناصب العليا وكذلك عند الترشيح لمجلس النواب لذلك أزداد الطلب على الشهادات العليا (ماجستير ودكتوراه) وغدا أن هناك هوساً كبيراً للحصول على شهادة عليا وقد أزداد محبي حرف الـ (د) بعد عام 2003 في العراق كما ازداد محبي هذا الحرف في دول أخرى. (العنزي، 2014: 2 آذار) وربما يمكن ايضاح اثر العوامل السياسية في تأسيس الكليات الاهلية وعدد الخريجين من هذه الكليات من الجدول الاتي:

جدول (3)

توزيع الكليات الاهلية خلال المدة (1988 – 2014)

المدة	عدد الكليات الاهلية التي انشأت	الكليات التي تأسست خلال هذه المدة
2000 – 1988	10	التراث 1988
		المنصور 1988
		الرافدين 1988
		المأمون 1990
		شط العرب 1993
		المعارف 1993
		الحدباء 1994
		اليرموك 1996
		بغداد للعلوم الاقتصادية 1996
		بغداد للصيدلة 2000
2003 – 2001	0	
2014 – 2004	36	3 كليات عام 2004
		3 كليات عام 2005
		1 كلية عام 2006
		1 كلية عام 2009
		10 كليات عام 2010
		2 كلية عام 2011
		10 كليات عام 2013
		6 كلية عام 2014

المصدر: وزارة التعليم العالي – قسم التعليم الاهلي – هيكل الجامعات والكليات الاهلية 2014 – 2015

من الجدول (3) يتضح انه:

- خلال مدة (12) سنة من (1988 – 2000) تم تأسيس (10) كليات اهلية.
- خلال مدة (10) سنوات من (2004 – 2014) تم تاسيس (36) كلية اهلية معترف بها، فاذا اغفلنا عدد الكليات الاهلية التي تفتح ويتم تسجيل الطلبة ثم يفاجئون انها كليات غير معترف بها وتم التركيز على العدد (36) فانه يمكن القول ان العوامل السياسية لها دور كبير في توسع اعداد الكليات الاهلية وذلك لحاجة المنظوين الى الاحزاب السياسية الى الشهادات العلمية بأية صورة كانت وذلك لغرض المقبولية القانونية والاجتماعية للترشح ولتسلم المناصب العليا في مؤسسات الدولة وكان ذلك احد المتغيرات التي اسهمت في زيادة الطلب للانظمام الى الكليات الاهلية.

- العوامل الاجتماعية :

خلال المدة (2003- 2013) ازداد سكان العراق زيادة كبيرة تقدر بحدود (8756) ألف نسمة إذ كان السكان عام 2003 (26340) ألف نسمة (المجموعة، 2010- 2011: 42) وأصبح عام 2013 بحدود (35096) الف نسمة (أرقام ومؤشرات، 2014: 4)، من الواضح أن هذه الزيادة السكانية ينتج عنها فئات شابة ترغب بالدراسة على مختلف مستوياتها ومنها الدراسة الجامعية فضلاً عن إقبال أعداد غير قليله من كبار السن لإكمال تعليمها بسبب كونها لم تستطع دراستها فيما مضى لأسباب إقتصاديه وسياسيه ، كما اسهم ضعف الأشراف التربوي والإضطراب الأمني والفساد المالي في إشاعة أسلوب الغش في الامتحانات العامة، لذا فقد تمكن الكثيرون من الحصول على معدلات عالية تفوق معدلات أقرانهم المجدين والمثابرين على الدراسة، لذا تمكن هؤلاء من الحصول على مقاعد دراسية بدون وجه حق مما زاد من أعداد الطلبة الجامعيين ومن ثم عدد الطلبة المتخرجين من الجامعات وهيئة التعليم التقني والجامعات والكليات الأهلية كما يتضح ذلك من الجدول(4)

جدول (4) عدد الطلبة الموجودين والمتخرجين من الجامعات وهيئة التعليم التقني والكليات الأهلية

السنوات	أعداد الطلبة الموجودين				التغير السنوي%	أعداد الطلبة المتخرجين				التغير السنوي%
	العراقيون	العرب	الأجانب	المجموع		العراقيون	العرب	الأجانب	المجموع	
2001 -2002	288315	8823	154	297292	-	51818	1397	45	53260	-
2002 -2003	313744	8329	153	322226	8.4	67378	1396	2	68826	29.2
2003 -2004	351365	3413	144	354922	10.1	74002	667	7	74676	8.5
2004 -2005	366736	1908	109	368754	3.9	74037	472	9	74518	-0.2
2005 -2006	378783	1417	31	380231	3.1	74349	308	12	74669	0.2
2006 -2007	352333	834	6	353173	-7.1	75337	189	3	75529	1.2
2007 -2008	368170	460	1	368631	4.4	66966	85	1	67052	-11.2
2008 -2009	382448	422	3	382873	3.9	68938	82	-	69020	2.9
2009 -2010	416074	338	2	416414	8.8	73938	82	-	69020	2.9
2010 -2011	476007	369	1	476377	14.4	75644	57	-	75701	2.3
2011 -2012	489105	294	-	489399	2.7	98108	488	77	98673	30.3
2012 -2013	554272	314	1	554587	13.3	99721	51	-	99772	1.1

المصدر: السنوات (2001 - 2010) المجموعة الاحصائية السنوية 2012- 2013

اعداد الطلبة الموجودين (2011 – 2012) الجهاز المركزي للاحصاء – احصاءات التعليم 2011 – 2012.

اعداد الطلبة الموجودين (2012 – 2013) الجهاز المركزي للاحصاء – احصاءات التعليم 2012 – 2013.

اعداد الطلبة المتخرجين (2011 – 2012) الجهاز المركزي للاحصاء – خريجو التعليم 2011 – 2012.

اعداد الطلبة المتخرجين (2012 – 2013) الجهاز المركزي للاحصاء – خريجو التعليم 2012 – 2013.

ملاحظات حول الجدول (4)
1-اعداد الموجودين للسنوات الدراسية 2003- 2004 و 2004- 2005 تضمنت بيانات منطقة إقليم كردستان.
2-اعداد المتخرجين للسنوات الدراسية 2001- 2002 و 2003- 2004 لا تتضمن بيانات منطقة إقليم كردستان.
3-خريجوا العام الدراسي 2012- 2013 لا تتضمن أعداد الطلبة الموجودين في جامعة النهرين.
4-نسب التغيير من عمل الباحث.

ومن العوامل الاجتماعية التي أدت إلى زيادة أعداد الطلبة هي ظاهرة العنوسة التي تفشت في المجتمع العراقي لأسباب عديده منها: (ميخائيل، 2005: العدد 1416)
1-الأسلوب التقليدي للزواج.
2-التكاليف العالية للزواج.
3-نسبة البطالة العالية بين الشباب لكلا الجنسين.
4-تأجيل الزواج لأجل إكمال الدراسة ومن ثم فوات فرصة الزواج.
إذ إنه في ظل سيادة البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة لاسيما أسعار الأراضي والمساكن فإن هناك عزوفاً عن الزواج مما زاد من عدد الشباب العزاب وهؤلاء اعدادهم ليست بالقليلة نظراً لأرتفاع عدد سكان العراق الذي يقدر (35096) الف نسمة (أرقام ومؤشرات، 2014: 42)، لارتفاع معدل الخصوبة الذي ما زال مرتفعاً موازنة بدول العالم إذ بلغ 4.6 ولادة وهو أعلى من المعدل العالمي الذي بلغ 2.6 (اللجنة الوطنية، 2012: 63)،
أَضفْ لذلك آثار الحروب التي أدت إلى اختلال كبير في التوازن السكاني لإرتفاع أعداد الذكور الذين قتلوا في هذه الحروب وإذا كانت الدراسة سبباً في زيادة العنوسة فإن العنوسة كانت هي الأخرى سبباً لزيادة أعداد الطالبات لأنهن يفضلن الدراسة على البقاء حبيسات المنزل لذا يلاحظ أن أعداد الطالبات اللواتي التحقن بالدراسات العليا لا تقل نسبتهن عن 30% من أعداد طلبة الدراسات العليا كما يتضح من الجدول (5).

جدول (5)
عدد الطلبه الموجودين في الدراسات العليا حسب الشهادة والجنس للسنة الدراسية 2010-2011

دبلوم عالي			ماجستير			دكتوراه			المجموع الكلي		
ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
737	401	1138	7134	5553	12687	5078	2218	7296	12949	8172	21121
%64.8 *	35.2 %	100	56.2 %	43.8 %	100	69.6 %	30.4 %	100	61.3 %	38.7 %	100

المصدر: الجهاز المركزي للأحصاء – المجموعة الاحصائية السنوية 2010- 2011، ص364.
* النسب من عمل الباحث.

ب- تطورات مستويات الأسعار والبطالة خلال المدة (2003- 2014):

الكساد التضخمي هو حالة اقتصادية خلالها يكون هناك معدل مرتفع من الكساد (stagnation) والتضخم (inflation) وقد شاع هذا المصطلح خلال فترة السبعينيات حيث واجهت الولايات المتحدة التضخم المرتفع ، وعند اطلاق هذا المصطلح فإن ذلك يعني توافق (contraction) للكساد والتضخم وحين يكون الاقتصاد في حالة كساد فذلك يعني أن الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وهو المقياس المعياري (standard measure) للناتج الاقتصادي للأمم أما أن يكون في حالة نمو بطيء جداً أو في حالة ركود (Shrinking) ونتيجة الكساد الاقتصادي هي زيادة البطالة إذ سيتم الاستغناء عن العاملين لأجل توفير الاموال وهو بدوره سوف يقلل القوة الشرائية للمستهلكين مما يعني انخفاض الاستهلاك وكذلك انخفاض النمو الاقتصادي (Dave Roos- www. Howstuffworks) .

خلال المدة (2003- 2014) يمكن ملاحظة إستمرار الضغوط التضخميه في الأقتصاد العراقي الى جنب تفشي البطاله لاسيما بطالة خريجي الجامعات والمعاهد مما شكل توافق غير مسبوق لتعايش التضخم الإقتصادي مع الكساد الإقتصادي او ما يمكن تسميته بالكساد التضخمي (stagflation) (إبرهيم ،2005: 33)

تطورات مستويات الأسعار:

إنَّ متابعة تطورات مستويات الأسعار تظهر أنها قد شهدت ارتفاعاً كبيراً في فترة التسعينيات من القرن الماضي إذ بلغت معدلات عالية وهو ما عرف بالتضخم الجامح (Hyper Inflation) إذ بلغت هذه المعدلات 115% خلال المدة (1991- 2002) (الجهاز المركزي، 2014: 15).

وقد اسهمت عدة عوامل في ارتفاع معدلات التضخم خلال تلك الفترة ، يأتي في مقدمتها انفلات أسعار الصرف والاختلالات الكبيرة بين العرض والطلب لتواضع الناتج المحلي وعدم قدرته على تلبية الطلب المتزايد وارتفاع أسعار السلع المستوردة هذا فضلاً عن زيادة عرض النقد زيادة كبيرة وضعف تأثير السياسة المالية على الاستثمار.

وخلال المدة (2003- 2013) حصل بعض التحسن في مستويات الأسعار إذ بلغ التضخم في المتوسط 17.6% (الجهاز المركزي ، 2014: 15)) ، بيد أن مستويات الأسعار كانت قد شهدت تصاعداً بلغ 53.2% عام 2006 وذلك بسبب ارتفاع أسعار المشتقات النفطية إلا أن معدلات التضخم انخفضت في السنوات التالية لتصل إلى 2.5 سنة 2010 بعد توفير المشتقات النفطية مما أدى إلى انخفاض أسعارها وكذلك تعزيز سعر العملة المحلية، هذا فضلاً عن انخفاض التعرفة الكمركية مما زاد من توفير السلع عن طريق الاستيراد.

وفي مجال آثار تزايد الإنفاق على التعليم يتضح أن النفقات على التعليم كان لها تأثيراً واضحاً في تشكيل الرقم القياسي لأسعار المستهلك إذ إن التغيرات في مجال التعليم الأكثر تغيراً من سائر الأقسام المكونة للأرقام القياسية لأسعار المستهلك كما يمكن إيضاح ذلك من خلال الجدول (6).

جدول (6) الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق لسنتي 2012 و 2013 ومعدلات التغير السنوية حسب أقسام تصنيف Coicop (100=2007)

الرمز	القسم	الوزن	المعدل السنوي 2012	المعدل السنوي 2013	معدلات التغير السنوية%
1	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	30.059	147.4	148.0	0.4
2	المشروبات الكحولية والتبغ	0.720	132.1	134.7	2.0
3	الملابس والأحذية	7.330	136.3	144.8	6.2
4	السكن، المياه، الكهرباء، الغاز	31.305	153.6	159.3	3.7
5	التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	6.377	118.9	121.4	2.1
6	الصحة	2.308	157.3	164.6	4.6
7	النقل	11.086	106.9	106.0	-0.8
8	الاتصال	2.926	82.4	76.7	-6.9
9	الترفيه والثقافة	1.619	105.2	104.1	-1.0
10	التعليم	0.989	105.6	164.0	8.9
11	المطاعم	1.403	141.2	148.1	4.9
12	السلع والخدمات المتنوعة	3.878	157.4	151.5	-3.7
13	الرقم القياسي العام	100	140.1	142.7	1.9
14	الرقم القياسي بعد الاستبعاد	100	140.3	143.7	2.4

المصدر: الجهاز المركزي للأحصاء- قسم الأرقام القياسية- نيسان 2014، ص44.

ورُبَ قائل يقول أن معدل التغير السنوي في مجال التعليم وإن كان الأعلى من سائر الأقسام الظاهرة في الجدول (6) إلا أنه يبقى أقل تأثيراً في ميزانية الأسرة العراقية وذلك لأنخفاض وزنه النسبي والجواب على ذلك أن انخفاض الوزن النسبي للتعليم متأت من قلة انفاق الأسرة على تعليم أفرادها بسبب توجيه أغلب مواردها للبنود التي تتوقف عليها الحياة مثل (الأغذية والسكن والكهرباء والنقل)، ولو توفرت الموارد المالية للكثير من الأسر لأزداد الأنفاق على التعليم في مختلف مراحله وثم أزداد الوزن النسبي له، لذا ترى أن هناك أعداد غير قليلة ممن هم في سن الدراسة غير ملتحقين بها أو لم يستمروا بالتعليم لأسباب أغلبها اقتصادية تتمثل في عدم كفاية موارد هذه الأسر في تغطية نفقات الدراسة (للمزيد من التفاصيل انظر: الجهاز المركزي، 2012: 141)، (وانظر كذلك التقرير الوطني للتنمية البشرية ، 2014 : 178)

إذا نظرنا من جانب آخر نرى ان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحث الكليات الاهلية على تخفيض الاجور الدراسية لاسيما خلال العام الدراسي 2014 – 2015 وتحديد النسبة الاعلى لهذه الاجور الا انه من جانب اخر نرى ان الممارسات العملية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تقود نحو ارتفاع هذه الاجور ذلك لأن الوزارة ذاتها اصبحت مثالاً يحتذى به في رفع الاجور حين عمدت الى اعتماد ما يعرف بنظام التعليم الموازي الذي فشل حتى في دول مستقرة سياسياً (اسحق mbc.net ;.www) . مما يعني دفع الطلبة للدخول الى الكليات الاهلية إذ ان الاجور المفروضة بموجب نظام التعليم الموازي مرتفعة حتى انها تصل (15) مليون دينار عراقي في الكليات الطبية مما حمل أسر الطلبة اعباء الدراسة الجامعية التي باتت في تزايد مستمر ، هذا في وقت ان الجامعات العراقية اصبحت في نهايات قائمة التقويم الدولية التي تصدرها جهات مستقلة .(حسين ، المدى : العدد 3501) لذا فإنه من الواضح أن تزايد تكاليف التعليم سوف تنعكس سلباً على تطور التعليم بمختلف مراحله .

تطورات البطالة في الإقتصاد العراقي:

وإذا ما تمعنا في متابعة وتحليل الإستخدام في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث لأمكن القول أن جميع أنواع البطالة (التي تم ذكرها في المبحث الأول) يمكن أن تنطبق على العاطلين عن العمل إذ أن البطالة متجذرة في العراق منذ أمد غير قصير وأنها تعد ظاهرة (Phenomenon) مستديمة .

وإذا ما نظرنا إلى أعداد الطلبة الخريجين من الجامعات لاتضح أنها في تزايد مستمر طيلة مدة البحث كما يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4) ما عدا العام الدراسي (2007- 2008) الذي حصل فيه تراجع في أعداد الخريجين، ونظراً لعدم وجود قاعدة بيانات توضح أعداد الأشخاص الذين تم دخولهم إلى الخدمة لاسيما في القطاع العام وذلك لعدم وجود مؤسسة تهتم بأعداد الأشخاص الذين يدخلون إلى مجال العمل بعد أن تم حل (مجلس الخدمة) فأنه لا يمكن إجراء مقارنة بين اعداد الخريجين وأعداد الذين يدخلون إلى الخدمة، غير أنه يمكن الاستنتاج أن أعداد العاطلين عن العمل في تزايد مستمر وذلك:

- لتوقف أو حل الكثير من المؤسسات العامة.
- اضطراب الأوضاع الأمنية وتوقف الكثير من المؤسسات الخاصة.
- ضعف السياسة المالية لاسيما في مجال التعرفة الكمركية مما زاد من الاستيرادات التي أثرت سلباً في الناتج المحلي (الزراعي والصناعي) لذا توقفت الكثير من المشاريع مما زاد من أعداد العاملين الذين جرى الاستغناء عن خدماتهم وعدم قدرة القطاعات المختلفة (العامة والخاصة) على استيعاب أعداد الباحثين عن العمل لاسيما أصحاب الشهادات وهو لاشك من العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع خط الفقر في العراق والذي بلغت نسبته 23% من السكان (الأمم المتحدة، 2010: 1)، وهي نسبة مرتفعة إذا ما تمت موازنتها مع دول أخرى مثل الأردن 13.3% وفلسطين 21,9%(الأمم المتحدة ، 2014: 178) وهي دول قليلة الموارد الأقتصادية موازنة بالعراق.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

1-إن أعداد الجامعات والكليات ربما يعد كبيراً لذا فإنه بحاجة إلى بحث وفحص من قبل لجان يفضل أن تكون بالتعاون مع جامعات عريقة لبيان صلاحية هذا الكم .

2-يبدو أنه لم تكن هناك دراسات مفصلة من الوزارات المختصة لاسيما التخطيط لبيان الحاجة الفعلية من الاختصاصات الجامعية .

3- يظهر من طبيعة غالبية الجامعات والكليات والأقسام التي تم استحداثها أنها تتجه نحو الاختصاصات الإدارية والفنية وتبتعد بعض الشيء عن الاختصاصات الإنسانية، في حين أن البداية ينبغي أن تنطلق من بناء الإنسان ، فالأزمة هي انسانية قبل أن تكون فنية لذا فإنه ينبغي الاهتمام بالجانبين الانساني والتقني .

4- إن مجال التعليم أصبح مرغوباً لأغراض مالية بعد زيادة الرواتب من جهة وقلة فرص العمل خارج نطاق التعليم.

5- إن الكم الهائل من الجامعات والكليات يعد عاملاً مهماً في تعميق ظاهرة الكساد التضخمي، فهو من جانب يؤدي إلى زيادة الإنفاق على أجور ورواتب الهيئات التدريسية والملاك الإداري وكذلك زيادة إنفاق الاسر على أبنائها الطلبة وهو من جانب آخر يؤدي إلى زيادة نسب البطالة من خلال زيادة أعداد الخريجين الذين لايجدون عملاً مناسباً .

6- إن التسارع في تأسيس الجامعات والكليات لاسيما الأهلية منها تؤدي إلى ارتفاع مضطرد في مستويات الأسعار، إذ يلاحظ أن الكثير من الكليات الجامعة تقوم باستئجار مباني هي أصلاً غير مناسبة لتكون كليات جامعة ومع ذلك فأن أجورها تكون عالية وهذا يدفع إدارات هذه الكليات إلى رفع أجور الدراسة لكي يمكنها استئجار تلك المباني، هذا فضلاً عن زيادة أقبال الطلبة على خدمات الاستنساخ والملابس لاسيما الإناث وذلك لأجل الظهور بالمظهر اللائق وأحياناً كثيرة المبالغة في هذه الملابس وكذلك خدمات النقل لأجل نقلهم من بيوتهم إلى محل دراستهم وبالعكس.

7- وعلى الرغم من تأسيس كليات اهليه ذات إختصاصات فنيه (الهندسه على إختلاف فروعها ، طب الأسنان ، الصيدله، التحليلات المرضيه وتقنياتها ،علوم الحياة ،علم الحاسوب) إستجابة للطلب على هذه الإختصاصات إلا انها لازالت تحظى بالحصة الأقل من الإختصاصات إذ لاتزيد نسبتها من إجمالي الفروع عن 44.2% في حين أن الإختصاصات الإداريه تحظى بالحصة الأكبر، والتي بلغت 55.8% .

8-إن زيادة نشوء الجامعات ناتج عن توافر الموارد المالية أكثر مما هو ناتج عن أثار اقتصادية أو حضارية ويمكن التدليل على ذلك من خلال :

- عدم حصول تطور اقتصادي ايجابي خلال فترة البحث مما يدفع بالمؤسسات الاقتصادية (العامة والخاصة) لزيادة الطلب على التخصصات التي يحتاجها النشاط الاقتصادي بل العكس هو الحاصل إذ حصل تراجع في النشاط الاقتصادي الحقيقي ومن ثم تراجع الطلب على العمالة بمختلف تخصصاتها لذا فانه لا يوجد حافز اقتصادي حقيقي لأنشاء مؤسسات تعليمية .

- كما ان الحضرية أي سيادة أنماط من السلوك الحضاري كانت قد شهدت تراجعاً خلال مدة البحث، فنظرة على واقع السلوك في المجتمع والمؤسسات ينبأ بغلبة السلوك اللاحضاري مما دفع باصحاب الشهادات العلمية وأصحاب رؤوس الاموال وذوي الماضي الحضاري المتمدن للهجرة خارج العراق والعزوف عن التوجه نحو مؤسساته التعليمية .

- وإذا ما أجرينا نظرة فاحصة بسيطة على الذين يقبلون على اكمال تعليمهم الجامعي لأمكن الاستنتاج بأن هناك نسبة كبيرة منهم مدفوعة نحو ذلك للحصول على الشهادة الجامعة لأغراض اجتماعية أو سياسية لاسيما بعد توفر فرص الحصول على الاموال لغرض دفع تكاليف الدراسة لاسيما المسائية منها من جهة وضمان النجاح بطريقة أو أخرى من جهة ثانية .

9-وفيما يتعلق بفرضيات البحث فإنه يمكن اثباتها من خلال :-

الفرض (أ) : فإنه يمكن العودة الى الاستنتاج (8) والذي يوضح عدم حصول تطور اقتصادي أو حضاري يستوجب التوسع في المؤسسات التعليمية .

الفرض(ب) : فإنه يمكن القول ان هناك علاقة عكسية بين زيادة الطلبة المقبولين في الكليات والمعاهد وبين حاجة السوق لغالبية الاختصاصات منها وهو ما تمت مناقشته واثباته من خلال سياق البحث لاسيما الجدول (4).

الفرض(ج) : وقد تم توضيح الزيادات في الاجور الدراسية لاحظ (ص16) من البحث .

ثانياً: التوصيات :

1-إعداد لجان فنية مع الاستعانة بالجامعات الأجنبية العريقة لبيان مدى الحاجة الفعلية للجامعات والكليات القائمة .

2-إن القطاع العام ومنه قطاع التعليم ينبغي أن لا يكون مستودعاً للعجزة وإنما ينبغي إفساح المجال للجامعات والكليات لانتقاء حاجاتها من بين أفضل عروض الكفاءات المتقدمة إليه.

3-إن التعليم وأن كان حقاً بيد أن الموارد الاقتصادية التي تنفق على التعليم ينبغي أن يكون لها مردود اقتصادي – اجتماعي مناسب وأن يتحمل الفاشلون في الدراسة كل أو جزء مهم من النفقات الدراسية لما في ذلك من آثار إيجابية على العملية التعليمية وانضباط الطلبة وكذلك على مستويات الأسعار .

4-انسجاماً مع مبادئ حقوق الإنسان في جعل التعليم متاحاً فإنه ينبغي أن يكون التعليم متوافقاً مع حاجات البلد من الاختصاصات المطلوبة .

5-لما كان المنتظر من الجامعات هو إثراء صناع القرار بالخبرات والمهارات لأجل تقويم الأداء السياسي، فإنه ينبغي إبعاد التأثيرات السياسية في استحداث الجامعات والكليات والأقسام.

6-ولأن الجامعات هي متلقية للمدخلات من الطلبة فإنه ينبغي التنسيق بين وزارتي التربية والتعليم العالي لتحسين طبيعة تلك المدخلات ولتقليلها من خلال فتح معاهد ومدارس في مرحلة الدراسة قبل الجامعية بما يفيد الطلبة أنفسهم والاقتصاد الوطني.

7- ولاشك في أن التعليم لاسيما العالي منه أصبح مطلباً ملحاً بيد أنه ينبغي التأكيد على المجالات والتخصصات التي تتناسب ومتطلبات العصر وأن تسهم في تقديم خدمات عليها طلب في السوق لكي تحقق استثمار الأيدي والعقول المتخرجة من جهة وتزيد من عرض الخدمات المطلوبة مما يسهم في استقرار مستويات الأسعار من جهة أخرى .

8- ولأجل رفع جودة التعليم ينبغي الاهتمام بالمعايير والمؤشرات الواجب توافرها في الجامعات والكليات المستحدثة .

9- ينبغي فتح المجال للقبول على النفقة الخاصة في الجامعات الحكومية لتوفير تمويل ذاتي لنشاطاتها سيما وان بعض هذه الجامعات تملك امكانية اكبر مما هو متوفر للكليات الاهلية .

المصادر

1-إبراهيم، خليل إسماعيل. (2005). آثار التركز السياسي على التضخم الكسادي، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والإقتصاد، المجلد الحادي عشر، العدد (39).

2-التقرير الوطني للتنمية البشرية (2014) شباب العراق فرص وتحديات .

3-اسحق ، حسن عبدالله – جامعة جازان ، المملكة العربية السعودية : إن تجربة الجامعة في مجال التعليم الموازي في الكليات الصحية غير مشجعة www.mbc.net

4-الأمم المتحدة (2014) تقرير التنمية البشرية – المضي في التقدم – بناء المنعة لدرء المخاطر – دليل الفقر المتعدد الابعاد – الجدول (6) .

5-الأمم المتحدة في العراق، الأهداف الأنمائية للألفية في العراق صدر بالتعاون مع وزارة التخطيط، حكومة العراق، حزيران 2010.

6- أمين ، حسين (2006) تاريخ العراق في العصر السلجوقي _ القسم الأول _ الطبعة الثانية _ بغداد .

7- حسين ، علاء : تراخيص الشهرستاني الجامعية – جريدة المدى ، العدد 3501 الجمعة 2015/11/13

8- الجهاز المركزي للأحصاء قسم الأرقام القياسية، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة 2012، نيسان 2013.

9- الجهاز المركزي للأحصاء، العراق، أرقام ومؤشرات 2014.

10-الجهاز المركزي للأحصاء، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات احصائية عن الوضع الأقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2007- 2010)، تشرين الثاني، 2011.

11-الجهاز المركزي للأحصاء، هيئة إحصاء إقليم كردستان، البنك الدولي، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق IHSES II-2012 تقرير الجداول.

12- الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي – احصاءات التعليم الجامعي والتقني في العراق للعام الدراسي 2011 – 2012.
13-الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي – احصاءات التعليم الجامعي والتقني في العراق للعام الدراسي 2012 – 2013.
14-الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي – خريجو التعليم العالي في العراق للعام الدراسي 2011 – 2012.
15-الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي – خريجو التعليم العالي في العراق للعام الدراسي 2012 – 2013.
16- طاقة، محمد، عجلان، حسين، 2005 فلسفة التعليم الجامعي الأهلي في العراق- المضمون والأبعاد، مجلة أهل البيت (عليهم السلام) مجلد (1) العدد (2)
17- العلاق ، مهدي .(2006) التضخم في العراق رؤية إحصائية ، ايلول 2006 .
18-العلاف ، إبراهيم خليل، التعليم الأهلي العالي في العراق، واقعه وإشكالياته ، مقالة منشورة على الموقع (www.ankawa.com) في 11/ 7/ 2009.
19- العلاف ، ابراهيم خليل، (2005) دراسة لوضع التعليم الجامعي الأهلي في العراق حتى عام 2000 ، مجلة جامعة اهل البيت (عليهم السلام) المجلد(1) العدد(2) .
20- العنزي، حميد بن عوض، الوهميون يخطفون سوق التدريب، صحيفة السفير الالكترونية، 2/ آذار (march) 2014.
21- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، حزيران (يونيو) 2012.
22- محمد، سهام كامل . (2012)، الاستثمار في التعليم العالي واثره في سوق العمل – بحث تطبيقي في الكليات الخاصة – جامعة تكريت – مركز صلاح الدين الايوبي (المؤتمر الفكري السنوي السادس)، دور الجامعات في البناء والنهوض، العدد (255) في 2012/9/30.
23- ميخائيل، كاترين، العنوسة في العراق، مجلة الحوار المتمدن، العدد (1416) في 2005/12/31.
24- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مكتب الوزير، قسم التعليم الأهلي، رقم الكتاب ت هـ/ 4981 في 2014/12/22.
25- Dave Ross- what is stagflation and whyis it so dangerous (www.Howstuff Works.com) .
26- Samuelson paul A.& Nordhaus William D 1985) Economics Twlfth edition Mcgraw-Hill

Reflection of random Creation in institution of university education in the stagflation implications

Abstract

Since period the developing economies including, Iraq economy faced undesirable double economic which is spread unemployment beside continual rising in price levels this phenomenon called stagflation , there is researches deal with this phenomenon and the elements participate in it, but it seems to the researcher there is important element from These elements which did not give sufficient concern and this lead to unhealthy situation which can be represent to the rush creating establishments to University education in Iraq during period (2004- 2014) with excessive the3 truly need of the outputs which the Iraq market need which result increase the numbers unemployed on one hand and the growing expenses for the possibility of providing academic seats in private colleges , on the other hand.

The research reaching to number of result , the most important was,

- The education field became material target more than science.

- The frightful quantity of universities and colleges regard as important element in Deeping the stagflation phenomenon.

key words\ university education , stagflation.